الأمم المتحدة

A/C.4/55/SR.3

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
23 March 2001
Arabic
Original: Russian

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ،٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كيوانوكا ..... (أوغندا)

المحتويات

انتخاب نواب الرئيس والمقرر

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال)*

البند ٨٨ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٨٩ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٩٠ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة*

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-65666 (A)
0065666

البند ٩١ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

طلبات الاستماع

* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معا

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

انتخاب نواب الرئيس والمقرر

١ - **السيد كاجورا** (بيلاروس): **والسيد موراليس** (أسبانيا): رشحا الدكتورة غريتشيتش (كرواتيا) والسيد فاسالو (مالطة)، على الترتيب، لتولي منصب نائب الرئيس.

٢ - انتخب كل من الدكتورة غريتشيتش والسيد فاسالو نائبين للرئيس بالتزكية.

انتخاب المقرر

٣ - **السيد سلامانكا** (بوليفيا): رشح السيد مياموتو (اليابان) لتولي منصب المقرر.

٤ - انتخب السيد مياموتو (اليابان) مقررا بالتزكية.

٥ - انضم السيد مياموتو (اليابان)، بصفته المقرر، إلى مائدة اللجنة.

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال) (A/55/23 (Part) (II)، الفصول السادس ومن التاسع إلى الحادي عشر؛ A/55/23 (Part III)، الفصل الثالث عشر (من دال إلى واو و حاء)؛ A/AC.109/2000/2-10؛ A/AC.109/2000/13-18)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ((A/55/23 (Part II)، الفصل الثامن؛ A/55/23 (Part III)، الفصل الثالث عشر (ألف)؛ A/55/77 و Add.1)

البند ٨٩ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ((A/55/23 (Part II)، الفصل الخامس؛ A/55/23 (Part III)، الفصل الثالث عشر (باء))

البند ٩٠ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/55/23 (Part) (II)، الفصل السابع؛ A/55/23 (Part III)، الفصل الثالث عشر (جيم)؛ A/55/72 و Corr.1؛ A/C.4/55/CRP.1، E/2000/68)

البند ٩١ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/55/81 و Add.1)

٦ - **السيد المقداد** (الجمهورية العربية السورية)، مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، تكلم في إطار البنود ١٨ و ٨٨ و٨٩ و ٩٠ و١٢ و ٩١، فعرض تقرير اللجنة الخاصة عن أعمالها خلال عام ٢٠٠٠ (A/55/23). وأوضح أن توصيات اللجنة الخاصة ترد في الجزء الثالث من التقرير.

٧ - وأضاف أن اللجنة واصلت أثناء الفترة المستعرضة النهوض بالمهام التي أسندتها إليها الجمعية العامة، مستهدية في ذلك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وأهداف العقد الدولي للقضاء على الاستعمار وما يتصل بالأمر من قرارات الأمم المتحدة، لا سيما القرار ٩١/٥٤ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، الذي طلب فيه إلى اللجنة الخاصة أن تواصل التماس الوسائل المناسبة للتنفيذ الفوري والتام للإعلان. كما واصلت اللجنة الخاصة دراسة تنفيذ الدول، وبخاصة الدول القائمة بالإدارة، لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ٢٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ وسائر القرارات المتصلة بإنهاء على الاستعمار. واستعرضت اللجنة الخاصة

أيضا الحالة في الأقاليم مستندة في ذلك إلى ورقات عمل أعدتها الأمانة العامة تضمنت معلومات قدمتها الدول القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ هـ من الميثاق. كما قُدمت معلومات هامة من ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومن الخبراء الذين شاركوا في اجتماعات اللجنة الخاصة وفي حلقاتها الدراسية الإقليمية.

٨ - وقال إنه استجابة لطلب من الجمعية العامة، واصلت اللجنة إيلاء اهتمام خاص للأقاليم الصغيرة التي تنفرد بمشاكل ناجمة من حجمها الجغرافي والديمغرافي، ومحدودية مواردها الطبيعية وضعفها أمام الكوارث الإيكولوجية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلبي احتياجاتها وطلباتها من المساعدة، وفي هذا الصدد فإن برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تقوم بدور شديد الأهمية. واللجنة الخاصة تحث الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أن تدرس الأحوال السائدة في الأقاليم لكي يتسنى اتخاذ الخطوات اللازمة للإسراع بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

٩ - وذكر إن اللجنة الخاصة تشير مرة أخرى إلى أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة وسيلة فعالة لتقييم الحالة في الأقاليم، وتطلب من الدول القائمة بالإدارة أن تتعاون مع الأمم المتحدة باستقبال البعثات التي تزور الأقاليم الخاضعة لإدارتها.

١٠ - وفيما يتعلق بنشر المعلومات، قال إن اللجنة الخاصة تسلم بأهمية تنوير الرأي العام بشأن الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار، وتطلب من إدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون الإعلام مواصلة جهودهما من خلال كل وسائط الإعلام المتاحة، بما في ذلك المنشورات والإذاعة والتلفزيون، فضلا عن الإنترنت. وتلاحظ اللجنة الخاصة بارتياح ما تم في العام الماضي من إنشاء موقع على الإنترنت خاص بإنهاء الاستعمار، يتضمن نصوص القرارات وورقات العمل المتعلقة بكل إقليم، والبلاغات الصحافية المتعلقة بأعمال اللجنة الخاصة والأمم المتحدة.

١١ - وأوضح أن اللجنة الخاصة، لدى نظرها في مسألة الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، قامت، في جملة أمور، بإعادة تأكيد حق شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في التمتع بمواردها الطبيعية وحقها في التصرف فيها وفقا لمصالحها العليا، فضلا عن إعادة تأكيد ضرورة تجنب القيام بأنشطة اقتصادية أو غيرها من شأنها أن تضر بمصالح تلك الأقاليم. وفي هذا الصدد، أكدت اللجنة الخاصة ما للاستثمار الاقتصادي الأجنبي من قيمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم، كما أكدت مسؤولية الدول القائمة بالإدارة عن تشجيع النهضة في الأقاليم، وحثت تلك الدول على اتخاذ تدابير فعالة لصون الموارد الطبيعية لشعوب الأقاليم وحماية حقوقها في الملكية.

١٢ - وأشار إلى اللجنة الخاصة واصلت في عام ٢٠٠٠ النظر في مسألة الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها، وقد أعادت تأكيد اقتناعها القوي بأن القواعد والمنشئات العسكرية في تلك الأقاليم تشكل عقبة في سبيل ممارسة شعوب تلك الأقاليم لحقها في تقرير المصير، وحثت الدول القائمة بالإدارة على اتخاذ كل ما يلزم من تدابير لعدم إقحام الأقاليم في أية أعمال هجومية على دول أخرى.

١٣ - واستطرد قائلا إن اللجنة الخاصة أولت خلال الفترة المستعرضة اهتماما خاصا لتنفيذ خطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار. وقد خلص المشاركون في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ المعقودة في مايورو،

جزر مارشال، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٠، إلى أن العقد الدولي كان إطارا سياسيا هاما للعمل المتضافر دعما لعملية إنهاء الاستعمار ودور الأمم المتحدة في تلك العملية. كما كان من رأيهم أن الحلقات الدراسية الإقليمية كانت طوال العقد بمثابة محافل فعالة لتركيز المناقشة على مسائل تهم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأنها أتاحت فرصا لممثلي شعوب الأقاليم لعرض آرائهم وتوصياتهم على اللجنة الخاصة. وقد أوردت النتائج والتوصيات التي خلصت إليها الحلقة الدراسية في مرفق لتقرير اللجنة الخاصة.

١٤ - ومضى قائلا إن تم أثناء العقد الدولي للقضاء على الاستعمار إحراز بعض التقدم بشأن إنهاء الاستعمار، لكن لا يزال يتعين عمل الكثير. ولذلك تقترح اللجنة الخاصة إعلان الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ عقدا دوليا ثانيا للقضاء على الاستعمار. وفي هذا الصدد، توصي بأن تطلب الجمعية العامة من الدول الأعضاء مضاعفة جهودها لتنفيذ خطة العمل الواردة في مرفق تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، والتي يتعين أن تتخذ خطة عمل للعقد الثاني. كما توصي اللجنة الخاصة بأن تطلب الجمعية العامة من الدول القائمة بالإدارة أن تتعاون تماما مع اللجنة الخاصة لوضع برنامج عمل بناء لكل إقليم على حدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي للإسراع بتنفيذ ولاية اللجنة الخاصة وما يتصل بالأمر من قرارات الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار، بما في ذلك القرارات المتعلقة بأقاليم بعينها.

١٥ - وأوضح أن اللجنة الخاصة أشارت إلى أن عام ٢٠٠٠ يوافق الذكرى السنوية الأربعين لصدور إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وأنها تقترح أن تكرس الجمعية العامة إحدى جلساتها العامة للاحتفال رسميا بهذا الحدث.

١٦ - **السيد دونيغي** (بابوا غينيا الجديدة)، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة: قال إنه فيما يقترب العقد الدولي للقضاء على الاستعمار من نهايته فإن اللجنة الخاصة لا تسعى فحسب إلى تنفيذ برنامج عملها وإنما أيضا إلى استعراض إنجازاتها والوقوف على ما ينبغي القيام به من مهام في المستقبل. ولقد أنجزت الكثير في مجال إقامة علاقات أنشط مع الدول القائمة بالإدارة وتعزيز وتوسيع اتصالاتها بممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

١٧ - واستدرك قائلا إنه رغم التقدم الذي أحرز في ميدان إنهاء الاستعمار منذ عام ١٩٦٠، فإن نهاية المطاف في العملية لا تزال بعيدة. ويقع على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره التزام بتسهيل إكمال عملية إنهاء الاستعمار بسرعة، وهو أمر يلزم فيه التعاون من جانب الدول القائمة بالإدارة. ونوه بأن فرنسا ونيوزيلندا تواصلان تقديم الدعم غير المشروط في المسائل المتعلقة بكاليدونيا الجديدة وتوكيلاو. وتشارك البرتغال في المناقشات الدائرة بشأن تيمور الشرقية. ويجري اتخاذ كل الخطوات الممكنة لإعادة إقامة حوار بناء مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالأقاليم الخاضعة لإدارتها. وقد ووفق في اجتماعات غير رسمية كرست لساموا الأمريكية وبيكتيرن على النظر في المسائل المتصلة بحالة كل من هذين الإقليمين على حدة وعلى إعداد برنامج عمل محدد لكل منهما. ووضعت اللجنة الخاصة برنامج عمل عاما يمكن أن يتخذ مرجعا لبرامج العمل الخاصة بفرادى الأقاليم. كما ووفق على برنامج عمل عام كنقطة انطلاق لمناقشة موضوع ساموا الأمريكية مع وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

١٨ - وأضاف أنه يجب بذل كل جهد للتعاون الوثيق مع ممثلي الأقاليم ولكفالة أخذ آرائهم في الحسبان. وقد تلقى

أعضاء اللجنة الخاصة معلومات بشأن الحالة في كل إقليم على أساس بيانات قدمتها الدول القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ هـ من الميثاق، ومن ورقات عمل تعدها الأمانة العامة كل سنة، لكن المعلومات التي لها أهمية خاصة هي المعلومات التي يقدمها ممثلو الأقاليم نفسها في اجتماعات اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة وفي حلقات العمل الإقليمية التي تنظمها اللجنة الخاصة سنويا.

١٩ - وذكر أن الفرصة أتيحت خلال العام الماضي لأعضاء اللجنة الخاصة لسماع آراء ممثلي الأقاليم، والخبراء، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، وذلك في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عقدت في مايورو، عاصمة جزر مارشال. وقد تناولت المناقشة التي دارت في الحلقة الدراسية مسائل دستورية وقانونية، فضلا عن المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها الأقاليم. وأولي اهتمام خاص للمشاكل التي تواجهها أكثرية الأقاليم الجزرية الصغيرة بسبب صغر حجمها الجغرافي والديمغرافي، ونأيها، والافتقار إلى الموارد الطبيعية، ومحدودية الأسواق المحلية، والضعف أمام الكوارث الطبيعية. وتم النظر في إمكانية استخدام مؤشر الضعف الاقتصادي الذي تعكف على وضعه حاليا لجنة جنوب المحيط الهادئ للعلوم الجغرافية لتحديد احتياجات الأقاليم الجزرية الصغيرة.

٢٠ - وقال إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة تقدم دعمها لعملية إنهاء الاستعمار، لكن الأمر يحتاج إلى مزيد من الجهود التعاونية لوضع كامل الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على جدول أعمال الأمم المتحدة. ويجدر بالذكر أن بعض الأقاليم تشارك بصفة العضو المنتسب في اللجان الاقتصادية الإقليمية وبذلك تتاح لها فرصة المشاركة، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة، في المؤتمرات العالمية وسائر الأحداث الهامة.

٢١ - وأوضح أن التوصية التي قدمتها اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة بإعلان الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ عقدا دوليا ثانيا للقضاء على الاستعمار توصية جاءت اعترافا من اللجنة الخاصة بأنه لا يزال يتعين عمل الكثير. وقبل أسبوعين، سلم رؤساء الدول والحكومات المشاركون في مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في نيويورك بأهمية القضاء على الاستعمار عندما أكدوا في إعلان الألفية دعمهم لجميع الجهود الرامية إلى مساندة حق الشعوب التي لا تزال خاضعة للسيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير.

المناقشة العامة

٢٢ - **السيد دونيغي** (بابوا غينيا الجديدة): قال إن أقاليم كثيرة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي توصف بأنها ملاذات ضريبية أو مراكز مالية فيما وراء البحار. ويتعرض بعضها لضغوط متزايدة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي. وواقع الأمر أن مثل تلك الأقاليم يجب حقا أن تعتبر مراكز مالية فيما وراء البحار نظرا للطائفة العريضة من الخدمات المالية وغيرها التي تقدمها، وهي خدمات جاءت نتيجة لتشريعات لها هذا الأثر اعتمدها أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي.

٢٣ - وأضاف أنه ولئن كان ينبغي اعتبار أن الجهود المشتركة المبذولة لمكافحة الأنشطة الإجرامية من قبيل غسل الأموال والتهرب الضريبي المباشر وغير المباشر جهود مستصوبة، فليس هناك أساس لتصور أن مثل تلك المراكز المالية فيما وراء البحار تشن في واقع الحال حربا ضريبية تضر بالمصالح المشروعة للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فالتنافس في مجال المسائل الضريبية أمر محمود في حد ذاته. وحكومات البلدان التي تقع فيها تلك المراكز، بما في ذلك الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي،

تحافظ على مصالحها وعلى مصالح المجتمع الدولي بتوفير شروط قائمة على الإعفاء الضريبي أو الضرائب المخفضة للأعمال التجارية العالمية ولاستثمار رؤوس الأموال العالمية. وتمثلت استجابة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للتنافس الضريبي في محاولة تنظيم اتحاد ضريبي بحجة أن جميع البلدان ستستفيد بالانضمام إلى مثل ذلك الاتحاد الضريبي. وهذا قول تتوقف صحته في المقام الأول على مشاركة جميع البلدان، وثانيا على التوصل إلى اتفاق عالمي على الأسس التي تتحدد الضرائب استنادا إليها. ولئن احتمل أن تميل بعض البلدان إلى الانضمام إلى الاتحاد الضريبي إذا قطع لها وعد بالحصول على نسبة مئوية من إيرادات الضرائب، فربما رأي غيرها أن تكاثر عدد الاتحادات الضريبية من شأنه أن يزيد إيرادات البلدان التي لا تنضم إليها.

٢٤ - وأضاف أنه ينبغي للأمم المتحدة أن توجه اهتمامها لمثل هذه المشاكل التي تعاني منها الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويجب على أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي الامتناع عن إجبار مثل هذه الأقاليم على الانضمام إلى اتحاداتها الضريبية إذا كانت هذه هي رغبتها، ويجب عدم المساس بحقها في الاختيار تذرعا بحجج زائفة فيما يتعلق بالتنافس الضريبي الضار.

٢٥ - **السيد شينغ غوفانع** (الصين): قال إن المحافظة على السلام العالمي وتشجيع التنمية في جميع أنحاء العالم أصبحا مسعى مشتركا للبشرية ببزوغ فجر الألفية الجديدة. وعلى ذلك ينبغي للدول الأعضاء أن تولي أهمية لمصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأن تساعدها على ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن تحقق القضاء التام على الاستعمار في جميع أنحاء العالم. واللجنة تقع عليها مسؤولية خاصة في هذا الصدد.

٢٦ - وذكر أن التقدم في ميدان إنهاء الاستعمار يتوقف على إعمال حق شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير المصير، وهو ما يتطلب تضافر جهود الأمم المتحدة وشعوب تلك الأقاليم والدول القائمة بالإدارة. وقد تمخض العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار عن نواح مشجعة من التقدم، لكن الاستعمار لا يزال قائما. وهذا هو السبب الذي حدا باللجنة الخاصة إلى أن تعتمد في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠ قرارا يدعو إلى قيام الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين بإعلان الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ عقدا دوليا ثانيا للقضاء على الاستعمار. وأعلن أن الوفد الصيني يؤيد هذا الاقتراح بحرارة، ويطلب من الدول القائمة بالإدارة والأمم المتحدة وشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أن تتعاون على نحو أكثر فعالية بغية تهيئة الظروف اللازمة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لكي تمارس حقها في تقرير المصير.

٢٧ - وذكر أن من الوسائل الفعالة لإعلان إرادة تلك الشعوب أن يتم نشر معلومات عن إنهاء الاستعمار وعقد حلقات دراسية إقليمية بشأن الموضوع يشارك فيها، ضمن آخرين، ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وينبغي شمول مثل هذه التدابير بما يكفي من اهتمام. وفي هذا الصدد أعرب عن أمل وفده في تكفل الدول القائمة بالإدارة تعريف شعوب الأقاليم بحقوقها، وتزويدها بما يلزم من معلومات في حينه، واتخاذ موقف أكثر فعالية، واستقبال بعثات الأمم المتحدة التي توفد لزيارة الأقاليم الخاضعة لإدارتها. وقال إن وفده يطلب من الدول القائمة بالإدارة أن تشجع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنسقة في تلك الأقاليم مع توفير الحماية في الوقت ذاته لمواردها الطبيعية والبشرية.

٢٨ - وأشار إلى أن اللجنة الخاصة استعرضت في العام الماضي الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥، حيث شددت على تحسين نشر المعلومات وإبراز المرامي

النهائية لإنهاء الاستعمار. وقد عقدت بنجاح الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ وأجرت مشاورات بشأن أقاليم بعينها غير متمتعة بالحكم الذاتي مع الدول القائمة بإدارتها. وبرهنت تلك التدابير على تصميم اللجنة الخاصة على تشجيع إنهاء الاستعمار بطريقة أكثر نشاطا واتساما بالصبغة العملية. وأعلن أن الوفد الصيني سيواصل المساهمة بنشاط في أعمال الأمم المتحدة في ذلك الميدان، والتعاون الوثيق مع سائر الدول سعيا إلى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٢٩ - **السيد بعلي** (الجزائر): قال إن العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، الذي أعلن في عام ١٩٩٠، لم يحقق كل الآمال التي عقدت عليه. ورغم أن شعب تيمور الشرقية نال الاستقلال في عام ١٩٩٩، فإن قائمة اللجنة الخاصة لا تزال تضم ١٦ إقليما خاضعا للاستعمار تنتظر أن يقدم لها المجتمع الدولي المساعدة في استيفاء حقها المشروع في تقرير المصير وفقا لأهداف إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي يتم الاحتفال بذكراه السنوية الأربعين في عام ٢٠٠٠. والقيام في الدورة الحالية بإعلان عقد دولي جديد للقضاء على الاستعمار من شأنه أن يكون شاهدا على تضامن المجتمع الدولي مع الشعوب التي لا تزال خاضعة للاحتلال الاستعماري.

٣٠ - وأضاف أن شعب الصحراء الغربية، الذي جرى الحال على ركونه دائما في نضاله إلى الدعم من اللجنة الخاصة، يجب أن يكون قادرا على التعويل على تضامن أعضائها واستعدادهم لمساعدته على إعمال حقوقه وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة. وعلى اللجنة الخاصة أن تستخدم كل ما لها من نفوذ سياسي وأدبي للانتهاء من العملية التي بدأت في الصحراء الغربية وكفالة إعمال حق شعب تلك المنطقة في تقرير المصير. ولقد أعطى الأمين العام، في تقريره المقدم إلى الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، تقييما مختلفا بعض الشيء لآفاق إحراز تقدم في تنفيذ خطة التسوية: ومن ثم فإن الشكوك جعلت تحل تدريجيا محل التفاؤل الذي أوحت به اتفاقات هيوستن.

٣١ - واستطرد قائلا إن مرور عام على اعتماد قرار الجمعية العامة ٥٤/٨٧ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ قد أفضى إلى تحقق إنجازات رئيسية في تنفيذ خطة التسوية الخاصة بالصحراء الغربية. وقد أكملت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية تحديدها لهوية جميع المرشحين للحصول على حق التصويت في الاستفتاء. وبالإضافة إلى الأشخاص المنتمين إلى الفئات القبلية "المتنازع عليها" الذين تسنى تحديد هويتهم بفضل الحل الوسط الذي توصل إليه الطرفان في أيار/مايو ١٩٩٩، فقد اكتملت حتى تاريخه عملية تحديد هوية ٠٠٠ ١٩٨ من مقدمي الطلبات ونشرت الأمم المتحدة قائمة أولية تضم ٣٦٨ ٨٦ من المصوتين. وفي الوقت ذاته، أكملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تسجيل ٠٠٠ ١٢٠ لاجئ لضمهم إلى قائمة المصوتين.

٣٢ - ونوه بأن التقدم تحقق بفضل التعاون بين طرفي النزاع، المملكة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (بوليساريو) والأعمال التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبخاصة لجنة تحديد الهوية. غير أن التقدم تباطأ إلى درجة التوقف في الأشهر الأخيرة، ولم تؤد اجتماعات لندن التي عقدت برعاية جيمس بيكر الثالث، المبعوث الشخصي للأمين العام، أو اجتماعات الخبراء التي عقدت في تموز/يوليه ٢٠٠٠ في جنيف، إلى حل المشاكل المتصلة بعملية الطعون. وفي أعقاب نشر القائمة الأولية للمصوتين، ورد ما يربو على ٠٠٠ ١٣٥ طعن من مرشحين رفضتهم بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في مرحلة تحديد الهوية، وهدد

ذلك بإلغاء جميع الأعمال التي اضطلعت بها بعثة تحديد الهوية. ومما يؤسف له أن أحدا لم يأبه بالطلبات القوية التي أوردها الأمين العام في تقريره الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٩ ومجلس الأمن في قراره ١٢٦٣ (١٩٩٩) المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

٣٣ - وأوضح أنه نظرا للمأزق الحالي الذي وصلت إليه عملية السلام في الصحراء الغربية، ينبغي للجنة أن تعرب عن مساندتها الحازمة لخطة التسوية وأن تعمل من أجل تحديد العملية وإجراء استفتاء حر ونزيه بشأن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية. ومن أجل إزالة أية عقبات تعترض الوصول إلى هذه النتيجة، على الطرفين أن يتعاونا مع الأمين العام ومبعوثه الشخصي وممثله الخاص.

٣٤ - وأعلن أن الجزائر، التي دفعت ثمنا باهظا لاستيفاء حقها في تقرير المصير، دأبت دائما على مساندة حق شعب الصحراء الغربية في تحديد مصيره بنفسه، وهو حق يجسده ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وقرار الجمعية العامة ٥٠/٤٠ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥. وأضاف أن الجزائر، بصفتها مراقبا رسميا في عملية السلام في الصحراء الغربية، ستواصل مساعدة الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بكل وسيلة بغية التوصل إلى تسوية عاجلة للنزاع.

٣٥ - **السيد باولز** (نيوزيلندا): قال إن نيوزيلندا، بصفتها دولة قائمة بالإدارة، يسرها الإبلاغ عن التقدم الجديد الذي أحرزته توكيلاو على مدى العام الماضي في مجال ممارسة قدر أوفى من الحكم الذاتي. وتطوير الحكم الذاتي في توكيلاو يمثل تحديا خاصا لأن الأمر يكاد لا ينهض مثالا نموذجيا لإنهاء الاستعمار. ويجب ألا يغيب عن الذهن أن توكيلاو تتألف من ثلاث جزر مرجانية لا يتجاوز عرض كل منها ٢٠٠ متر ولا يتجاوز ارتفاعها عن مستوى سطح البحر ٥ أمتار بأي حال من الأحوال. ويعيش نحو ١ ٥٠٠ شخص في ثلاث قرى تقوم في هذه الجزر المرجانية. وقد تحولت السيطرة الإدارية على توكيلاو إلى نيوزيلندا في عام ١٩٢٦ بناء على مبادرة من حكومة المملكة المتحدة.

٣٦ - وأشار إلى أن التحدي الذي يواجه توكيلاو في مطلع الألفية الجديدة هو العثور على وسائل التعبير عن نفسها كأمة. فحكماء القرية التقليديون لا يزالون يحتلون مركز الحياة السياسية، لكن مقتضيات العصر تتطلب تسلحهم بأساليب الحكم الحديثة إلى جانب الأساليب التقليدية. وقد أبلغت توكيلاو الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ دون لبس بأن سكانها يتحركون بعزم نحو بناء ما يسمى "البيت العصري"، بمعنى نظام عصري للحكم الذاتي.وتجلى ذلك العزم في القرار الذي اعتمدته اللجنة الخاصة دون تصويت في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠. وهذا القرار معروض الآن على الجمعية العامة في شكل توصية من اللجنة الخاصة. وهو يعبر عن رأي توكيلاو في أن مشروع "البيت العصري" هو الوسيلة لتحقيق تقرير المصير.

٣٧ - وقال إنه يجب في إطار مشروع "البيت العصري" الاعتراف بالسلطة السياسية للحكماء التقليديين كما يجب تناول مسألة اتخاذ ترتيبات عملية لحكم توكيلاو. ففكرة الحكم الذاتي لا تزال غريبة إلى حد كبير على أهل توكيلاو، وإن كان بعض التقدم قد أحرز في تطوير قدرة لحكومة وطنية من خلال البرنامج الدستوري الذي تنفذه نيوزيلندا وتوكيلاو منذ عام ١٩٩٢. وتدل التجربة على أن الحكومة الوطنية لا يمكن أن تتأصل دون ثقة تامة من الشعب. ومشروع "البيت العصري" يوفر تماما الاطمئنان اللازم. ومن عدة نواح، فإن بناء "البيت العصري" ووضع مشروع دستور توكيلاو يشكلان عملية واحدة.

٣٨ - ومضى قائلا إن الاهتمام يتركز الآن بدرجة كبيرة على التدابير العملية، بما في ذلك تطوير هياكل إدارية، ونقل المسؤولية عن إدارة الموارد البشرية إلى توكيلاو، وتكوين خدمة مدنية، وتنمية القدرات، والتخطيط للتنمية المستدامة. وتم إعداد مشروع برنامج عمل للفترة حتى منتصف ٢٠٠١. ويسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن تكون برامجه التي تدعم الحكم والتنمية المستدامة استكمالا للبرامج التي تمولها نيوزيلندا. ويوجد حاليا في توكيلاو ممثلان للبرنامج الإنمائي وممثل لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) لمراقبة المشاورات الجاري إجراؤها في القرى الثلاث.

٣٩ - وفيما يتعلق بالإطار الزمني لتحقيق تقرير المصير في توكيلاو، وجه الانتباه إلى قرار اللجنة الخاصة، الذي أشار إلى رغبة توكيلاو في التحرك في هذا الاتجاه بالسرعة التي تراها هي. وأوضح أن الجهود التعاونية الجاري بذلها الآن من شأنها أن توفر إرشادا أوضح فيما يتعلق بالإطار الزمني العملي. ونيوزيلندا تفي باحتياجات توكيلاو عن طريق تقديم تمويل إضافي ضخم من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية. ويبلغ مجموع البرنامج المتفق عليه لتوكيلاو للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ ما مقداره ٠٠٠ ٥٠٠ ٨ دولار نيوزيلندي، منه مبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ ٤ دولار نيوزيلندي لدعم الحكم الذاتي مع تخصيص مبلغ ٠٠٠ ٩٠٠ دولار نيوزيلندي تحديدا لمشروع "البيت العصري".

٤٠ - **السيد داوسا سيسبيديس** (كوبا): قال إن إنهاء الاستعمار يدخل ضمن أهم الإنجازات في تاريخ الأمم المتحدة. ففي أعقاب اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في عام ١٩٦٠، حصل ما يربو على ٦٠ بلدا على استقلاله. غير أنه فيما يقترب العقد الدولي للقضاء على الاستعمار من نهايته، فإن سجل الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي باق على حاله دون تغيير تقريبا حتى اليوم، حيث لا يزال يضم ١٧ إقليما. وفي هذا السياق لا يستطيع وفده أن يشعر بالرضى تجاه نتيجة الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في قرار الجمعية العامة٤٦/١٨١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. والأسباب التي تطرح تعليلا لمحدودية ما يحرز من نجاح في هذا الميدان تشمل أحيانا عوامل مثل حجم وعدد سكان الأقاليم الخاضعة للحكم الاستعماري. لكن هذه النظرة مرفوضة من حيث أن حق شعوب تلك الأقاليم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال حق عام. كما أن المحاولات التي تبذلها بعض الدول لتجاهل الحق في الاستقلال واستبداله بالحق في تقرير المصير محاولات مرفوضة أيضا، لأنه لا يمكن الفصل بين إعمال الحق في تقرير المصير والحصول على الاستقلال.

٤١ - واستطرد قائلا إن اللجنة الخاصة قامت دوريا على مدى عدد من السنوات باستعراض أساليب عملها بغية زيادة فعاليتها، وهو ما يتوقف، بالإضافة إلى كفاءة عملها، ليس فحسب على رغبة وجهود أعضائها، وإنما أيضا على التعاون من جانب الدول القائمة بالإدارة. ورغم شيوع روح من التعاون البناء والرغبة في الحوار داخل اللجنة، تواصل بعض الدول القائمة بالإدارة رفضها إقامة علاقات رسمية وفعالة معها، وتقيم عقبات شتى تعترض عملها. ومن الصعب تذكر المرة الأخيرة التي أوفدت فيها بعثة زائرة إلى إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، بالرغم من أن هذه البعثات تمثل وسيلة مثالية لجمع المعلومات عن الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الأقاليم. وتواصل بعض الدول القائمة بالإدارة الامتناع عن تقديم آخر المعلومات عن الأقاليم الخاضعة لسيطرتها. ويواصل البعض الآخر من الدول القائمة بالإدارة القيام بأنشطة عسكرية في الأقاليم الخاضعة لاختصاصه بما يضر بحقوق ومصالح سكانها. ويواصل البعض الثالث من الدول القائمة بالإدارة التقاعس عن الاستعمال الرشيد للموارد

الطبيعية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مخالفة بذلك روح ونص قرار الجمعية العامة ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠.

٤٢ - وذكر أن كوبا تعتبر أن الحلقات الدراسية الإقليمية لا توفر فحسب فهما أفضل للحالة القائمة في الأقاليم الخاضعة للحكم الاستعماري وإنما هي تعوض أيضا جزئيا عن عدم التعاون من جانب بعض الدول القائمة بالإدارة، وتسهل وضع إطار نظري لأعمال اللجنة. ومن أمثلة ذلك الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عقدت في مايورو، جزر مارشال. ولا يزال يبقى عمل الكثير من حيث نشر المعلومات وزيادة الوعي العام بشأن إنهاء الاستعمار، لكن كان من الخطوات الرئيسية إلى الأمام ما تم في الآونة الأخيرة من إنشاء موقع على الإنترنت خاص بإنهاء الاستعمار.

٤٣ - وفيما يتعلق بمسألة بورتوريكو، قال إن الجهود التي بذلتها كوبا بدعم من وفود أخرى عملت على تسهيل اعتماد عدد من القرارات التي اعترفت بحق تلك الدولة غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العام ١٥١٤ (د - ٢٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠. وأضاف أن كوبا تعرب مرة أخرى عن التزامها بقضية الاستقلال وتحقيق المصير للبلد الشقيق بورتوريكو، الذي لا يزال يحتفظ، رغم مرور ١٠٠ على تعرضه للمعاناة، بهويته كأمة من أمم أمريكا اللاتينية.

٤٤ - وأضاف أن وفده يلاحظ بارتياح تكلل عملية إنهاء الاستعمار بالنجاح في كاليدونيا الجديدة وتوكيلاو. وواقع أن شعب تيمور الشرقية تمكن في الاستفتاء الوطني الذي أجري في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ من استيفاء حقه في تقرير المصير. وتتابع كوبا بكبير الاهتمام سير الأحداث في الصحراء الغربية وتأمل أن تضع الأطراف المعنية الاتفاقات التي تم التوصل إليها موضع التنفيذ العملي. والطريقة الوحيدة لفض النزاع في تلك المنطقة هي إجراء استفتاء نزيه ومحايد وتنفيذ خطة التسوية واتفاقات هيوستن وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا دقيقا. كما أن كوبا تناصر الحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة في جزر فوكلند (مالفيناس) وترى أنه لا يمكن تحقيق تسوية دائمة وسلمية وعادلة للمشكلة إلا عن طريق الحوار والتعاون فيما بين الأطراف. ونوه بضرورة احترام حقوق ومصالح شعب غوام، وطلب من الدولة القائمة بالإدارة أن تبدي التعاون وأن تنفذ القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها اللجنة الخاصة والجمعية العامة.

٤٥ - **السيد فالديفييسو** (كولومبيا): تكلم باسم مجموعة ريو، فقال إن أعضاء المجموعة يؤيدون المقرر الذي اتخذته اللجنة بتوصية الجمعية العامة بأن تعلن الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ عقدا دوليا ثانيا للقضاء على الاستعمار، حيث ثبتت استحالة تنفيذ خطة عمل العقد الذي ينتهي في عام ٢٠٠٠. وأضاف أن مجموعة ريو تطلب من الدول القائمة بالإدارة أن تتعاون مع اللجنة الخاصة وأن تقدم معلومات دقيقة ومستكملة وفقا للمادة ٧٣ هـ من الميثاق. كما أنها تطلب من الدول القائمة بالإدارة أن تعمل بنشاط مع اللجنة الخاصة لوضع برنامج عمل بناء لكل إقليم على حدة من الأقاليم الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وقال إن المجموعة تنظر بعين الإكبار للإجراءات التي اتخذتها نيوزيلندا بصفتها الدولة القائمة بإدارة توكيلاو، وتلاحظ تعاون فرنسا مع اللجنة الخاصة بصدد العملية الهامة التي بدئت في كاليدونيا الجديدة. وهي تطلب من الدول القائمة بالإدارة أن تتخذ تدابير فعالة لضمان حق شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي غير القابل للتصرف في مواردها الطبيعية وفي حرية امتلاك السيطرة والاحتفاظ بها على تنمية تلك الموارد في المستقبل. ويتساوى مع ذلك في الأهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق خالية من سائر أسلحة التدمير

الأسلحة النووية ومناطق خالية من سائر أسلحة التدمير الشامل في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٤٦ - وذكر أن الحلقة الدراسية الإقليمية التي عقدت في أيار/مايو ٢٠٠٠ في جزر مارشال تمخضت عن معلومات ذات قيمة بالنسبة لعمل الأمم المتحدة مستقبلا. ومجموعة ريو تعلق أهمية كبيرة على عقد مثل هذه الحلقات الدراسية وعلى إنشاء الآليات الأخرى التي تستخدمها اللجنة الخاصة. وقد أعادت تلك الحلقة الدراسية تأكيد أن السمات التي تنفرد بها الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يجب ألا تحول دون إعمال السكان المقيمين فيها لحقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير على أساس قرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة ذات الصلة بالموضوع. ويجب أن توفد بعثات زائرة دوريا لتقييم الحالة في الأقاليم الخاضعة للاستعمار.

٤٧ - وفيما يتعلق بأعمال المنظمة مستقبلا، قال إنه يجب حشد كل الموارد والآليات المرنة القائمة لتمكين كل بلد من العثور على أكثر الحلول قبولا لديه في ضوء الحالة المحددة لخضوعه للاستعمار. ويجب أن يكون التعاون من جانب الدول القائمة بالإدارة مضمونا ومستمرا، ويجب أن تواصل الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية تقديم المساعدة في تنمية الأقاليم. ومن العناصر الرئيسية في العملية قيام الأمم المتحدة بنشر معلومات عن إنهاء الاستعمار. وقد أنشأت إدارة شؤون الإعلام موقعا على الإنترنت خاصا بإنهاء الاستعمار يستطيع المجتمع الدولي أن يجد فيه آخر المعلومات والوثائق ذات الصلة.

٤٨ - وأعرب عن قلق مجموعة ريو إزاء استمرار أعمال العنف في تيمور الشرقية، وبخاصة الاعتداء الأخير على مخيم للاجئين الذي لقي حتفهم فيه ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأعلن تأييد المجموعة للتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة لتوسيع نطاق المشاركة المباشرة من جانب سكان تيمور الشرقية في حكم الإقليم. وينبغي أن يتحمل المجتمع الدولي المسؤولية عن مواصلة تقديم الدعم لهذه العملية لضمان النهوض بسكان تيمور الشرقية مستقبلا.

٤٩ - وأبدى ترحيب مجموعة ريو بالأعمال الهامة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في الصحراء الغربية. وقال إنه يجب تهيئة الظروف التي تمكن شعب الصحراء الغربية من إعمال حقه في تقرير المصير، وفقا لما توخاه الميثاق، على أساس استفتاء حر ومحايد يجرى في المستقبل القريب ويقرر فيه سكان الإقليم مصيرهم.

٥٠ - واختتم كلامه قائلا إن مجموعة ريو تعتقد أيضا أن حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ينبغي أن تجددا المفاوضات بهدف التوصل بسرعة إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع حول جزر فوكلند (مالفيناس).

٥١ - **السيد فونسيكا الابن** (البرازيل): تكلم باسم أعضاء السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، فأعاد تأكيد دعم هذه البلدان لإعمال الحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع حول السيادة على جزر فوكلند (مالفيناس) على أساس قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ذات الصلة بالموضوع. وأشار إلى أن رؤساء البلدان الأعضاء في السوق ورئيسي بوليفيا وشيلي لاحظوا جميعا، في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩، أن حوارا مبشرا قد بدأ يجري بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة، ومع ذلك فإن رؤساء بلدان أمريكا اللاتينية ذكروا في اجتماع عقد في برازيليا في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أن الاستعمار لا يزال قائما في جنوب المحيط الهادئ، في جزر فوكلند (مالفيناس). واقتناعا من رؤساء بلدان أمريكا اللاتينية بأن استمرار الاستعمار أمر يتعارض مع مثل السلام والأمن والتعاون، فقد وافقوا في أن الحاجة تدعو إلى تجديد

المفاوضات بين الطرفين بغية التوصل بسرعة إلى حل للنزاع حول السيادة على أساس قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ذات الصلة بالموضوع.

٥٢ - **السيد مارش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن بلده ولئن كان لا يزال يعتقد أن المعايير المطبقة في قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د- ١٥) و ١٥٤١ (د- ٢٥) معايير شديدة الضيق، فإنه يقدم كامل مساندته للبلدان التي تختار الاستقلال. وبالنسبة للأقاليم التي لا تختار الاستقلال، فإن الولايات المتحدة تؤيد تأييدا تاما حق شعوب تلك الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في التمتع بقدر واف من الحكم الذاتي إذا كانت تلك هي رغبتها. ولا يعتقد بلده أن هناك مقياسا وحيدا لإنهاء الاستعمار يصلح للتطبيق على كل إقليم.

٥٣ - وذكر إن خاتمة العقد الدولي للقضاء على الاستعمار تشهد تحقق تقدم سياسي واقتصادي واجتماعي هائل في حياة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وبالنسبة لبلده، فإن مصطلح "غير المتمتعة بالحكم الذاتي" مصطلح مشكوك في انطباقه على أولئك الذين يستطيعون وضع الدستور الخاص بهم، وانتخاب موظفيهم العموميين، وإقامة تمثيل لهم في واشنطون العاصمة، واختيار المسار الاقتصادي الخاص بهم. مثال ذلك أن شعب بورتوريكو قد مارس حقه في تقرير المصير بموجب القانون الدولي حين اختار مركز الكمنولث في عام ١٩٥٣. ومع ذلك فهذا الشعب لا يزال يمارس من الناحية الفعلية حق تقرير المصير من خلال استفتاءات تجرى بموجب القانون الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية، كان أقربها الاستفتاء الذي أجري قبل ما لا يزيد على سنتين، في ١٩٩٨.

٥٤ - وأوضح أن مجرد وجود مصالح اقتصادية وعسكرية خارجية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ليس فيه إضرار بمصالح تلك الأقاليم أو بشعوبها. وبالعكس، فإن مثل هذه العلاقات تشكل أساسا للشركة بين فرادى المناطق والعالم الخارجي. والاستثمار والنشاط الاقتصادي لا يشكلان بالضرورة عقبة في سبيل الاستقلال. وأمنية بلده للعام القادم هي أن تركز اللجنة الخاصة جهودها على الأقاليم الواردة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأن لا تلهيها عن ذلك مسائل أخرى.

٥٥ - **السيد السنوسي** (المغرب): قال إن البند المتعلق بالصحراء الغربية كان يجب ألا يورد في جدول أعمال اللجنة، لعدة أسباب. فمن المعروف للكافة أن المغرب آل إليها الحق في أراضيها الجنوبية، المعروفة باسم الصحراء الغربية، بموجب قرار لمحكمة العدل الدولية ووفقا لاتفاقات مدريد التي وضعت من الناحية الجوهرية نهاية للتبعية الاستعمارية للصحراء الغربية. وعلى ذلك لم تعد مسألة الصحراء الغربية شأنا من شؤون إنهاء الاستعمار، وكان يليق باللجنة الرابعة أن تمتنع عن النظر فيها. فالاستفتاء بشأن تقرير المصير الذي بدأت المملكة المغربية تحريكه من شأنه أن يتيح لشعب الصحراء الغربية الفرصة لإبداء رأيه في مستقبل ذلك الإقليم.

٥٦ - واستدرك قائلا إن الأعمال التحضيرية للاستفتاء وصلت إلى طريق مسدود، وتوقفت من الناحية الفعلية أعمال بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية طوال العام الماضي بأكمله. وهذه الصعاب تتصل في المقام الأول بتحديد هوية المصوتين، وإعادة اللاجئين، ومشاكل أخرى عديدة قدم بشأنها الأمين العام معلومات في كل تقاريره الأخيرة. وحسب ما تقضي به خطة التسوية التي وافق عليها الطرفان وأيدها مجلس الأمن، فإن المبدأ الأساسي هو كفالة المشاركة في الاستفتاء من جانب كل المقيمين في الصحراء الغربية. وقد ارتكبت طائفة شاملة من المخالفات في عملية تحديد هوية المصوتين، تنطوي أساسا على رفض عدد من

المرشحين بدعوى عدم أحقيتهم في التصويت. وتمكينا لهؤلاء الأشخاص من المشاركة في الاستفتاء على قدم المساواة مع سواهم، توخت خطة التسوية إجراء مقابلات شفوية مع جميع الأشخاص الذين يعيشون في الأراضي لكنهم لم يؤخذوا في الحسبان من جانب أسبانيا في عام ١٩٧٤. على أن المقابلات الشفوية تحولت منذ أول لحظة في عملية تحديد الهوية إلى وسيلة لرفض المرشحين غير المدرجين في القائمة. وقد خطت اتفاقات هيوستن الطريق نحو تحديد عملية تحديد الهوية غير أن التوتر تجدد حين قدم المرشحون من الفئات القبلية "المتنازع بشأنها" عددا كبيرا من الطعون في قرارات لجنة تحديد الهوية.

٥٧ - وأشار إلى أن المملكة المغربية حددت موقفها بوضوح من جوانب عديدة من تنفيذ خطة التسوية وأبدت عددا من التحفظات عليها. ومن رأي المغرب أن القرارات التي تتخذ بشأن قبول الطعون يجب أن تعطي لكل طاعن فرصة إجراء استعراض ثان لترشيحه، بهدف توضيح الظروف التي لم تكن معلومة وقت الاستعراض الأول.

٥٨ - وقال إن هناك مشكلة هامة أخرى تتصل بإعادة أبناء الصحراء الغربية الذين يقيمون حاليا في مخيمات لاجئين في تندوف. ولا تزال المغرب على عميق قلقها إزاء مصير تلك المخيمات التي يقيم فيها أبناء الصحراء الغربية الذين حرموا من حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده بغية إعادة اللاجئين من أهل الصحراء الغربية الذين تم تحديد هويتهم بالفعل وتسجيلهم. والمغرب مستعدة من ناحيتها لتقديم كل المساعدات الممكنة في هذا الشأن للمنظمات الدولية المختصة.

٥٩ - وأضاف أن مجلس الأمن أذن في قراره ١٣٠٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠ لجيمس بيكر الثالث بتنظيم محادثات مباشرة بغية كسر الجمود الذي طرأ على تنفيذ خطة التسوية. وستشارك المملكة المغربية في المحادثات وستساند بكل طريقة جهود جيمس بيكر الثالث وجهود الأمين العام لكي يتمكن من مواصلة التماس سبل لوضع نهاية لحالة نشأت بطريقة مصطنعة وتتسبب في إعاقة التنمية وتقويض الاستقرار في المنطقة.

٦٠ - **السيد عبادي** (اليمن): قال إنه يمكن القول بأن عملية إنهاء الاستعمار تدخل ضمن الأحداث البارزة للقرن العشرين، لكنها تتحرك ببطيء، لا سيما في الأقاليم التي لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي. والقرارات العديدة التي أصدرتها الأمم المتحدة تكتفي بمجرد إبراز الأهمية الكبيرة التي يعلقها المجتمع الدولي على إعمال حق الشعوب في تقرير المصير. واليمن بدورها تساند إعمال الحق في تقرير المصير وتضم كامل صوتها للقلق الذي أبدته وفود أخرى بشأن التأخيرات التي يتعرض لها تحقيق هذا الهدف.

٦١ - وأضاف أن كل الشعوب الخاضعة للاحتلال الاستعماري تتمتع بالحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير بغض النظر عن حجم سكان الإقليم أو موقعه الجغرافي أو موارده الطبيعية المحدودة. وأعرب عن استعداد اليمن لمساندة كل الجهود الرامية إلى التنفيذ الفعال لخطة عمل العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، والاقتراح الداعي إلى إعلان عقد دولي ثان للقضاء على الاستعمار، وحق شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الحصول على تعويض كامل عن الخسائر التي تكبدتها إبان خضوعها للاحتلال الأجنبي وفي إعادة ممتلكاتها الثقافية.

٦٢ - وأعلن أن اليمن تطلب من الدول القائمة بالإدارة أن تفعل كل شئ ممكن لتشجيع البعثات التي توفد لزيارة الأقاليم الخاضعة لإدارتها وأن تعمل من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأقاليم. وللجنة الخاصة، بصفتها

جهازا من أجهزة الأمم المتحدة، الحق في انتظار تلقي دعم مالي مستمر من الأطراف المهتمة لكي تتمكن من أداء المهام المسندة إليها. وأعرب عن الامتنان للبلدان والمنظمات التي تبدي التعاون في تقديم شتى أشكال المساعدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ثم قال إن اليمن تطلب منها أن تقوم بدور نشط في أعمال اللجنة الخاصة، بما في ذلك دورتها القادمة، بغية تنسيق جهودها.

٦٣ - **السيدة سميث** (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية): تكلمت ممارسة لحق الرد، فقالت إن موقف المملكة المتحدة من السيادة على جزر فوكلند (مالفيناس) معروف وكانت أقرب مرة تم التعبير عنه فيها من جانب نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة في بيانه الذي أدلى به أمام الجمعية العامة يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

طلبات الاستماع (المذكرة ١/٠٠)

٦٤ - وجه الرئيس الانتباه إلى المذكرة ١/٠٠ التي تورد قائمة بـ ٢١ طلب استماع بشأن البند ١٨ من جدول الأعمال، وأعلن أنه ورد طلب إضافي يلتمس الاستماع بشأن مسالة الصحراء الغربية.

٦٥ - **السيد زهيد** (المغرب): توجه بالكلام إلى الأمانة العامة، فقال إنه مندهش لأن المناصب التي يتولاها بعض مقدمي الالتماسات لم تدرج في قائمة مقدمي طلبات الاستماع. وأضاف أنه يشير بالذات إلى اثنين من رؤساء القبائل شاركا في عملية تحديد هوية المصوتين في الصحراء الغربية وعادا إلى المغرب، فضلا عن الرئيسة السابقة لرابطة نسائية في تندوف. كما تتصل ملاحظته بموظف كان مسؤولا في السابق عن مخيم للاجئين في تندوف وزعماء جماعة تتناول مسألة حقوق الإنسان في الجمعية الوطنية الفرنسية.

٦٦ - وأضاف أنه يلزم تقديم توضيح بشأن مدة صلاحية شارات الهوية التي تسمح لمقدمي الالتماسات بدخول مقر الأمم المتحدة، والإدارة التابعة للأمانة العامة المسؤولة عن إصدار مثل هذه الشارات. وأخيرا، سأل ما إذا كان يمكن لمقدمي الالتماسات الاحتفاظ بالشارات لفترات تتجاوز مدة انعقاد دورة اللجنة.

٦٧ - أوضح أمين اللجنة أن خدمات المراسم والاتصال هي التي تصدر الشارات لمقدمي الالتماسات وذلك حصرا للفترة الزمنية التي يتقرر أن تستمتع اللجنة الخاصة خلالها لمقدمي الالتماسات، أي لفترة لا تتجاوز يومين، ما لم تقرر اللجنة تكريس أكثر من جلستين للاستماع لواحد بعينه من مقدمي الالتماسات. وإصدار الشارات لمقدمي الالتماسات لفترات أطول لا يخضع لأية اعتبارات أخري من جانب الأمانة العامة.

٦٨ - **السيد زهيد** (المغرب): طلب توضيحا لكيفية تمكن بعض مقدمي الالتماسات من الحصول على شارات صالحة لفترات أطول وعن المسؤول عن ذلك، وطلب معلومات عن القواعد الإجرائية لإدلاء مقدمي الالتماسات ببيانات.

٦٩ - قال أمين اللجنة إن الأمانة العامة ستبحث المسألة الأولى وتحاول الوقوف من خدمات المراسم والاتصال على الكيفية التي نشأت بها هذه الحالة. وبالنسبة للمسألة الثانية، قال إن القواعد المطبقة تسمح لكل مقدم التماس بأن يدلي ببيان لمدة عشر دقائق.

٧٠ - **الرئيس**: اقترح أن يتم، جريا على الممارسة المعتادة، تعميم ما ورد من طلبات الاستماع كوثائق من وثائق اللجنة والنظر فيها في الجلسة القادمة.

٧١ - وقد تقرر ذلك.

٧٢ - **الرئيس**: نظرا لقيود الوقت وتمشيا مع الجدول الزمني الموافق عليه لأعمال اللجنة، اقترح أن يتم تجهيز أية

طلبات استماع إضافية كوثائق من وثائق اللجنة والنظر فيها في الجلسة القادمة.

٧٣ - وقد تقرر ذلك.

٧٤ - **الرئيس**: أعلن أنه تلقى رسائل من رئيس وزراء جبل طارق ومحافظ غوام وممثل جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، يعربون فيها عن رغبتهم في الإدلاء ببيانات بشأن جبل طارق وغوام والوكالات المتخصصة، على الترتيب.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٣٠